

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

قطنا فعليه أجرة المثل وعكسه إذا اكرى لحمل قطن فحمل حديدا فيلزمه أجرة المثل خاصة لأن ضرر أحدهما مخالف لضرر الآخر فلم يتحقق كون المحمول مشتملا على المستحق بعقد الإجارة وزيادة عليه بخلاف ما قبلها من المسائل كذا في المغني وتبعه في الإقناع والمذهب أنها كالتى قبلها وجزم في التنقيح وتبعه في المنتهى بأنه يلزمه المسمى في تفاوت أجر المثل من غير استثناء و إن اكرى دابة ليركبها عريا لم يكن له أن يركبها بسرج لأنه زائد عما عقد عليه وعكسه بأن اكرأها ليركبها بسرج لم يجر له ركوبها عريا لأنه يحمي ظهرها فربما أفسده و إن استأجرها ليركبها بسرج لا يركبها بسرج أثقل منه لأنه زيادة عن المعقود عليه كما يمتنع عليه ركوب حمار بسرج برزون إن كان أثقل من سرجه أو أضرم لما تقدم لا إن كان أخف وأقل ضررا من سرجه و إن اكرأها لحمولة مقدر كعشرة أقفزة فزاد المقدر على ذلك بأن حملها أحد عشر أو لحمولة مائة رطل فزاد بأن حملها مائة وعشرة ولم يتول مكر نحو كيل كوزن فعليه المسمى ولزائد أجر مثله أو اكرأها ليركبها فركبها أو حمل إلى موضع معين فجاوزه أي زاد عليه كما لو عينا مكة فركبها أو حمل عليها إلى جدة أو اكرأها ليركبها فأردف خلفه ولو لم يجاوز المحل المعين فعليه الأجر المسمى لاستيفاء المعقود عليه متميزا عن غيره و عليه لزائد أجر مثله ذكره الخرقى وهو المذهب جزم به في المحرر والعمدة وتجريد العناية وقطع به الأصحاب في المسألة الثانية لا في المحمولة وقال القاضى لا خلاف فيه بين أصحابنا لتعديده بالزائد كالغاصب